منتدى البحوث الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية

موجز سياسات

إصدار خاص لموجز السياسات الخاص بمنتدى البحوث الاقتصادية

نحو نمو ثري بفرص العمل: حالة مصر

محب سعيد وشهير زكي

عن المؤلفين

محب سعيد: باحث مستقل – مصر

شهير زكي: أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

ملخص

- يعرض موجز السياسات هذا التطورات على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي قبل جائحة كوفيد - 19 وأثنائها.
- كما يبين كيف أدت الخصائص الهيكلية للاقتصاد المصري إلى تفاقم الآثار السلبية للجائحة، فضلا عن بعض التطورات الدورية التي أدت أيضًا إلى تفاقم الوضع.
- تدعو الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية أعمق من أجل جعل الاقتصاد المصري قادراً على خلق وظائف أكثر وأفضل.

لماذا لم يكن الاقتصاد قادراً على خلق فرص عمل؟ منظور الاقتصاد الكلي

نتيجة للجائحة وتداعياتها، انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3,6٪ في عام 2020 مقارنة بعام 2019، ومع ذلك، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، كانت بعض البلدان في المنطقة، مثل مصر، أكثر مرونة وقدرة على الصمود من غيرها، فقد بلغ معدل نموها بالفعل إلى 3,6٪ في السنة المالية 2020 .[1] وعلى الرغم من مرونة الاقتصاد الكلي في مصر، وسياسات الاستقرار المختلفة التي تم تبنيها في الفترة بين عامي 2014 - 2016 (زكي – 2017)، لم تتم معالجة معظم مشكلاتها الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي على حد سواء، مما أثر على قدرة الاقتصاد المصري على خلق فرص عمل وعلى تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة (عامر وآخرون 2021).

[1] تتبع الحسابات على المستوى الوطني في مصر تقويم السنة المالية التي تبدأ في شهر يوليو من السنة الماضية وتنتهي في شهر يونيو من السنة الحالية

© منتدي البحوث الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية، ٢٠٢٣. تنقل مذكرات / موجزات السياسة وجهات نظر واضحة وقائمة على الأبحاث حول الموضوعات ذات الصلة بالسياسة. الآراء التي يعبرون عنها هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا ينبغي أن تُنسب إلىمنتدى البحوث الاقتصادية أو مجلس أمنائها أو المانحين. تقع مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات والدراسات وغيرها من المساهمات الموقعة على عاتق مؤلفيها وحدهم ، ولا يشكل النشر مصادقة من قبل منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يمكن تحديد خمسة تحديات رئيسية، ثلاثة منها ذات طبيعة هيكلية، والاثنان الآخران دوريان. أولًا، يمكن ملاحظة أن النمو الاقتصادي تقوده بشكل رئيسي القطاعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، مثل البترول والبناء والاتصالات - والتي شهدت معدلات نمو كبيرة في أعقاب الجائحة - على حساب قطاعات التصنيع غير النفطي والسياحة، والتي تأثرت تأثرًا بالغًا جراء تعطل سلاسل التوريد بالإضافة إلى الانخفاض في الصادرات والاستثمارات، وهو ما يوضح السبب في أن الوظائف المنشأة حديثًا متواضعة إلى حد ما، حتى بعد التعافي من الجائحة.

أما العقبة الهيكلية الثانية فتتمثل في تأثير المزاحمة المرتبط بزيادة الائتمان المحلي المقدم من المؤسسات المالية إلى الحكومة وتقلص الائتمان المتاح للقطاع الخاص في الفترة ما بين 2010 – 2020، وقد ارتبطت الزيادة في الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي للحكومة (من ٪64 في عام 2017 إلى ٪67 في عام 2020) مع انخفاض متزامن في الائتمان المتاح للقطاع الخاص (٪21، بانخفاض من ٪24 خلال الفترة نفسها)، وقد تم استخدام هذا الائتمان الحكومي في المقام الأول لتمويل العجز المالي والدين المحلي، ومع ذلك، فمن المهم أن نلحظ أن الاتجاهات طويلة الأجل تظهر تغيرات أقوى نظرًا لأن حصة الائتمان العام زادت من ٪49 إلى ٪67 في الفترة ما بين 2010 – 2020، وفي المقابل، انخفض الائتمان الخاص من ٪42 إلى ٪21 في الفترة نفسها، وبالتالي، كانت السيولة المتاحة للقطاع الخاص أقل، مما أثر سلبًا على مساهمته في الاستثمار المحلي والنمو، كما سنوضح لاحقًا. ثالثًا، مع تدهور مناخ الاستثمار (ممارسات القطاع غير الرسمي، والفساد، وإدارة الضرائب، والنسب الضريبية، واللوائح الجمركية والتجارية)، فإن الاستثمار المحلي بعيد كل البعد عن إمكانية المساهمة في النمو وبالتالي في توفير فرص عمل.

وعلى المستوى الدوري، شهدت الصادرات والاستثمارات تقلبًا بسبب انخفاض الطلب من الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر (الدول الأوروبية والعربية في المقام الأول) في أعقاب الجائحة، من ناحية أخرى، ارتفع الدين الخارجي ارتفاعًا هائلًا مع زيادة احتياطي النقد الأجنبي مما زاد الضغط على النقد الأجنبي الذي كان قد تأثر بالفعل بانخفاض السياحة والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ارتفعت حصة الدين الخارجي في الدخل القومي من ٪21,1 في عام 2016 إلى ٪37,2 في عام 2020، علاوة على ذلك، زادت حصة الدين قصير الأجل في احتياطي النقد الأجنبي من ٪20,7 إلى ٪30,7 في الفترة بين عامي 2019 و2020، مما زاد من الضغط على العملة الأجنبية في مصر (التي شهدت ضغوطًا بسبب انخفاض السياحة والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر)، ونجم عن ذلك إعلان الحكومة المصرية عن تعويم عملتها في أكتوبر 2022 والحصول على قرض آخر مع صندوق النقد الدولي ومؤسسات مالية دولية أخرى بقيمة 9 مليارات دولار أمريكي (صندوق النقد الدولي - 2022).

وجدير بالذكر أن مثل هذه التطورات التي شهدها الاقتصاد الكلي، والتي جعلت الاقتصاد أقل مرونة نسبيًا - تفسر لماذا كانت كمية ونوعية الوظائف التي أنشئت بعد الجائحة متواضعة إلى حد ما، على مستوى الاقتصاد الجزئي.

خصائص سوق العمل المصرية – ما هي؟

من أجل تحليل تطورات سوق العمل، على مستوى الاقتصاد الجزئي، يتم تحليل البيانات الفصلية (الربع سنوية) لمؤشرات سوق العمل الرئيسية من أجل مراقبة اتجاهات ما قبل جائحة كوفيد - 19، وتأثير الجائحة بعد الربع الأول من عام 2020، وكذلك لتتبع علامات التعافي المحتملة. والمصدران الرئيسيان لهذا القسم هما مسح القوى العاملة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2018، و2019، و2020، و2021) ومبادرة الوصول المفتوح لبيانات الاقتصاد الجزئي (OAMDI - 2018، و2019، و2020)، ويرتكز هذا التحليل على مجموعتين من المؤشرات: المجموعة الأولى تصف سوق العمل من منظور كمي من خلال التغيير في مشاركة القوى العاملة، ونسبة العمالة إلى عدد السكان، ومعدلات البطالة،[2] فيما تتضمن المجموعة الثانية مقاييس أخرى تقيّم جودة سوق العمل، وهي العمالة غير الرسمية، والعمالة الناقصة المرتبطة بالوقت، والشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب.

ويبدو أن جائحة كوفيد - 19 قد أدت فقط إلى تفاقم تحديات سوق العمل الراهنة، بما في ذلك انخفاض معدلات مشاركة القوى العاملة ونسب العمالة إلى السكان، فضلاً عن معدل البطالة المرتفع نسبيًا، ولا سيما بين الشباب والنساء. وجدير بالذكر أن النبأ السار في هذا السياق هو أن مؤشرات سوق العمل هذه كانت قادرة على التعافي إلى حد كبير من تداعيات الجائحة وعادت إلى ما كانت عليه قبل

[2] في هذا الفصل تم تحديد مشاركة القوى العاملة ونسبة العمالة إلى السكان للفئة العمرية ١٥ – ٦٤، بينما تم تحديد هذه النسب في النشرة السنوية لبحث القوى العاملة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢١ للفئة العمرية من ١٥ سنة فأكثر.

حدوثها. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال انخفاض مستويات التحصيل العلمي مرتبطًا بانخفاض معدلات المشاركة، باستثناء الأميين من الذكور، وعلاوة على ذلك، يمكن ملاحظة أن معدلات البطالة بين الذكور قد شهدت تقلبًا بين 4,3 و8,6٪ خلال هذه الفترة، في حين تراوحت نظيرتها بين الإناث بين 22,5 و16,4٪، وعلى الرغم من التفاوتات في المستويات، كان للجائحة تأثير أكبر على الرجال، حيث تضاعفت معدلات البطالة بين الذكور في الربع الثاني من عام 2020 لتبلغ 8,6٪ مقارنة بنسبة 4,3٪ في الربع الثاني من عام 2019. وعلى النقيض، انخفضت نسبة البطالة بين الإناث في الربع الثاني من عام 2020 (16,4٪) وفي الربع الثالث من العام نفسه (15,4٪) مقارنة بنسبة 23,1٪ في الربع الثالث من عام 2018. ومع ذلك، ليس هناك أي دليل على أن عدد أكبر من النساء قد انضم بنشاط إلى سوق العمل، حيث انخفضت معدلات مشاركة المرأة في العمل خلال الفترة نفسها.

ومن المنظور النوعي، أولاً، لا يزال الشباب المصريون غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب يمثلون أحد التحديات الرئيسية، ولا سيما بين الإناث، إذ أن أكثر من ربع الشباب المصري (26,3٪) لم يكونوا ملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب بحلول الربع الرابع من عام 2020، وبلغت نسبة الإناث غير الملتحقات بالعمل أو التعليم أو التدريب 45,8٪ في الربع الرابع من العام نفسه، وهو ما يتجاوز خمسة أضعاف المعدل ذاته بين نظرائهن من الذكور (8,1٪)، وجدير بالذكر أن عدد الذكور قد عاد إلى مستوياته ما قبل الجائحة تقريبًا، في حين أن عدد الشابات غير الملتحقات بالعمل أو التعليم أو التدريب يتزايد تزايدًا مطردًا، وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المزدوج في مشاركة القوى العاملة ومعدلات النساء غير الملتحقات بالعمل أو التعليم أو التدريب يلقي الضوء على التأثير المدمر لجائحة كوفيد - 19 على المرأة المصرية، وخاصة الفتيات، وتؤكد هذه النتيجة وجود تباينات جوهرية بين الجنسين، كما تشير إلى أن تأثير الجائحة لم يكن متماثلًا بين الفئات المختلفة. ثانياً، معدل العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت، والذي يُعرَّف بأنه نسبة الأشخاص المرتبطين بالعمل الذين يعملون أقل من 35 ساعة في الأسبوع، والذين يرغبون في تغيير العمل و/ أو يريدون الحصول على عمل إضافي، قد ازداد خلال فترة الجائحة. وقد كانت معدلات العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت بين الإناث أقل من نظيرتها بين الذكور خلال تلك الفترة، وبلغت معدلات العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت 5,1٪ بين الذكور و3,2٪ بين الإناث في الربع الرابع من عام 2020، مقابل 1,4٪ و0,7٪ على التوالي في الربع الرابع من عام 2018.

وأخيرًا، تزايدت العمالة غير الرسمية، وبالفعل، يمكن أن نلحظ أن الفترة ما بين الأعوام 2018-2020 شهدت زيادة مستمرة في نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، ولا سيما بين الذكور، وبحلول الربع الرابع من عام 2020، كان 40٪ من العمال المصريين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، و20٪ يعملون في القطاع العام، و16٪ يعملون لحسابهم الخاص، و11٪ يعملون بأجر رسمي في القطاع الخاص، أما الباقون فهم أصحاب عمل (6,8٪)، وعمال بدون أجر في نطاق الأسرة (5,8٪).

الطريق للمضي قدمًا: خلق وظائف أكثر وأفضل

جدير بالإشارة أن البرامج المختلفة التي كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي قد نجحت في جعل الاقتصاد المصري مرنًا أثناء فترة الجائحة، بيد أنها لم تساعد في معالجة الأسباب الجذرية للمشكلات الهيكلية التي تعاني منها مصر فيما يتعلق بالتوظيف والنمو الشامل، ويشير ذلك إلى ضرورة تحويل التركيز إلى سياسات أكثر هيكلية بدلاً من سياسات التي تستهدف تحقيق الاستقرار، ويتضمن ذلك تركيزًا خاصًا على السياسات التالية:

سياسة صناعية متسقة

يجب توجيه الإصلاحات نحو القطاعات كثيفة العمالة من أجل خلق المزيد من فرص العمل (ولا سيما للشباب والنساء)، وبالتالي تحفيز الاقتصاد، ثانيًا، من أجل زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، يجب أن يظل تحسين مناخ الأعمال - جنبًا إلى جنب مع تيسير الوصول إلى التمويل والمنافسة والأراضي والطاقة، ولا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة - على رأس جدول أعمال الإصلاح. وقد بدأت بالفعل بعض الإصلاحات من خلال برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي نفذته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في (2021-2024)، والذي يهدف إلى تعزيز كفاءة سوق العمل والتعليم والتدريب الفني والمهني وتعزيز دور القطاع الخاص وإزالة العوائق التجارية من أجل خلق بيئة داعمة ومواتية للمنافسة. ومع ذلك، هناك حاجة ماسة إلى وضع استراتيجية صناعية متسقة لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع التصنيع، وينبغي أن تضع هذه الاستراتيجية في الاعتبار العوامل المتعلقة بالعرض، التي تأخذ في الاعتبار العوامل المتعلقة بالطلب ذات الميزة التنافسية للبلد (مقاسة بمعدلات نمو الواردات العالمية)،

ويجب أن تكون القطاعات ذات الأولوية هي القطاعات التي تتمتع مصر فيها بميزة تنافسية عالية وطلب مرتفع على الصعيد العالمي، والتي يتماشى فيها العرض المصري مع الطلب العالمي، وتشمل القطاعات التالية: الصناعات الكيماوية، والأخشاب والورق، والأغذية المصنعة، والمعادن، والمنتجات الزراعية، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، ونظرًا لأن معظم تلك القطاعات كثيفة العمالة، فمن المرجح أن تخلق المزيد من فرص العمل.

سياسة منافسة أكثر عدلاً

هناك حاجة إلى وضع سياسة للملكية الحكومية وإطار للحوكمة يتسمان بالشفافية من أجل تمكين القطاع الخاص من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة والحد من أوجه عدم اليقين، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إتاحة المعلومات المالية والتشغيلية لنشاط الجهات الحكومية، ومن الأهمية بمكان الفصل بين الأنشطة التجارية وغير التجارية للجهات الحكومية ومطالبة الشركات المملوكة للدولة باسترداد تكلفة الأنشطة التجارية بالكامل (يوسف وزكي - 2022). وفي السياق ذاته، فإن الحد من الاستثناءات من القوانين والإعفاءات الضريبية للجهات الحكومية سيجعل القطاعات المختلفة أكثر قدرة على المنافسة، وبالتالي زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد وفي خلق فرص عمل، وأخيرًا، هناك حاجة ماسة إلى فصل أدوار الجهات الحكومية - بصفتها جهات تنظيمية - عن المشغلين للتغلب على مشكلة التضارب المحتمل في المصالح.

خلق حيز مالي لتمويل الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية

خلق حيز مالي للحماية الاجتماعية عامل رئيسي، ليس فقط لبناء أنظمة حماية اجتماعية شاملة ومستدامة، ولكن أيضًا لضمان توفير مزايا الحماية الاجتماعية المناسبة للجميع وفقًا لمعايير الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية وخطة الأمم المتحدة للاستدامة 2030 (منظمة العمل الدولية - 2021). وتحتاج البلدان إلى زيادة الاستثمار في الحماية الاجتماعية على نحو أفضل، استنادًا لمبادئ العالمية، والكفاية، والاستدامة، والتضامن (بيرباوم وشميت - 2022)، وتُظهر التجربة الدولية أنه باستطاعة البلدان الاعتماد على ثماني استراتيجيات مختلفة لخلق حيز مالي (أورتيز وآخرون 2019) وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والإيرادات القائمة على الاشتراكات، ب) وزيادة العوائد الضريبية، ج) والقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة، د) وتحسين الكفاءة وإعادة تخصيص النفقات العامة من المجالات غير المرغوب فيها اجتماعيًا، هـ) والاستفادة من الاحتياطي المالي واحتياطي النقد الأجنبي، و) والاقتراض أو إعادة هيكلة الديون، ز) واعتماد إطار اقتصادي كلي أكثر ملاءمة، ح) وزيادة المساعدات والتحويلات. وتجدر الإشارة إلى أن كل بلد متفرد على نحو خاص به، ولا يحتاج فقط لدراسة متأنية ودقيقة لتصميم وتنفيذ أنظمة للحماية الاجتماعية، بل يحتاجها أيضًا لإيجاد خيارات للتمويل، بما في ذلك المخاطر المحتملة والبدائل المرتبطة بكل فرصة - والبت فيها في الحوار الاجتماعي الوطني (منظمة العمل الدولية - 2022).[3] لذلك، من الأهمية بمكان أن يساهم الشركاء الاجتماعيون في صياغة وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية الوطنية بما يتماشى مع معايير الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية،[4] وتُظهِر التجربة أن التصميم المستنير للسياسات يحسن فعاليَة تنفيذها ويساهم في ملكية التدابير المعتمدة وكذلك الثقة بين الجهات الفاعلة الثلاثية والعاملين بشكل عام.

سياسة اجتماعية أكثر استباقية

خلال الجائحة، خصصت وزارة التضامن الاجتماعي المزيد من الأموال لدعم 60 ألف أسرة من خلال برامج «تكافل وكرامة». ثانياً، قررت الوزارة إدراج النساء فوق سن 65 تحت مظلة نظام الضمان الاجتماعي، علاوة على ذلك، وبناءً على توجيهات رئيس جمهورية مصر العربية، أعلنت وزارة القوى العاملة أنه سيتم صرف بدل استثنائي قدره 500 جنيه مصري للعمالة غير النظامية لمدة ثلاثة أشهر، وهذه التدابير من شأنها أن تساعد في الحد من الآثار السلبية للجائحة على الفئات الضعيفة، وعلى الرغم من ذلك تظل السياسات الاجتماعية إلى حد كبير تفاعلية وليست استباقية، لذا من الضروري اتباع سياسات أكثر استباقية توفر للعمال الضمان الاجتماعي وتساعدهم على الخروج من حالة الضعف، ومن الضروري كذلك، اعتماد نهج أكثر تصاعدية حيث يشارك من خلاله الشركاء الاجتماعيون ومنظمات المجتمع المدني في عمليتي تصميم وتنفيذ السياسات المختلفة.

[3] لمزيد من التفاصيل عن الحيز المالي لمصر يرجى الاطلاع على استعراض الإنفاق العام الجديد الصادر عن البنك الدولي (٢٠٢٢)

[4] في يونيو 2022 أطلقت منظمة العمل الدولية حملة للتصديق على اتفاقية (الحد الأدنى من معايير) الضمان الاجتماعي 1952 (رقم 102) ومعايير الضمان الاجتماعي الأخرى الخاصة بالمنظمة، ووضعت مجموعة أدوات تهدف إلى رفع الوعي وزيادة أثرها وتطبيقها في السياقات الوطنية، وتوفر هذه المجموعة رؤى عملية ومجدية إلى حد كبير فيما يتعلق بإجراء التصديق، وصكوك نموذجية للتصديق، بالإضافة إلى معلومات تفاعلية بشأن جدوى هذه المعايير وأحكامها الرئيسية. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الرابط التالي: https://www.social-protection.org/gimi/Standards.action

سياسة أكثر استدامة لسعر الصرف

أعلن البنك المركزي المصري عن اعتماد نظام سعر الصرف الحر في أكتوبر 2022 كأحد شروط قرض صندوق النقد الدولي الأخير. وبالتالي، يجب أن تكون هذه السياسة أكثر استدامة على المدى المتوسط لتجنب إدارة المبالغة في تقييم الجنيه المصري لتقليل العبء على العملات الأجنبية والقطاع الحقيقي الذي يتعين تعديله للحفاظ على استقرار العملة، وعلى الرغم من أن ذلك يكتسي أهمية بالغة لتحسين القدرة التنافسية للصادرات، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويعه والتخلص من الإجراءات الإدارية وغير الجمركية غير المبررة التي تؤثر سلبًا على الصادرات، وبالتالي على الإنتاج وخلق فرص العمل (يوسف وزكي - 2019).

مراجع مختارة

ر أسعد، ك كرافت، م المرواني - 2021 - «تأثير كوفيد - 19 على أسواق العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: بصيص من التقدم ولكن مشاكل مستمرة للعاملين المعرضين للخطر بعد مرور عام على الجائحة» موجز سياسات منتدى البحوث الاقتصادية - رقم 57.

م عامر، أ سلوانس، ش زكي - 2021. «أنماط النمو الاقتصادي وهشاشة سوق العمل في مصر» في التقرير الإقليمي عن الوظائف والنمو في شمال إفريقيا 2020 - تحرير ر أسعد، م المرواني، ومنظمة العمل الدولية ومنتدى البحوث الاقتصادية.

م بيرباوم، ف شميت - 2022 أ - زيادة الاستثمار في الحماية الاجتماعية الشاملة: سد فجوة التمويل من خلال تعبئة الموارد المحلية والدعم والتنسيق الدوليين - ورقة عمل منظمة العمل الدولية رقم 44 (جنيف - منظمة العمل الدولية).

م بيرباوم، ف شميت - 2022 ب - الاستثمار بشكل أفضل في الحماية الاجتماعية الشاملة: تطبيق معايير الضمان الاجتماعي الدولية في سياسة الحماية الاجتماعية وتمويلها - ورقة عمل منظمة العمل الدولية رقم 43 (جنيف - منظمة العمل الدولية).

منظمة العمل الدولية 2021 -»التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2020 - 2022: الحماية الاجتماعية عند مفترق الطرق - في السعي إلى مستقبل أفضل» (جنيف - منظمة العمل الدولية).

منظمة العمل الدولية 2022 - «إنشاء حيز مالي لتمويل الحماية الاجتماعية: ما تحتاج المنظمات العمالية إلى معرفته»، حزمة أبحاث ACTRAV بشأن الحماية الاجتماعية للمنظمات العمالية (جنيف - منظمة العمل الدولية).

صندوق النقد الدولي - 2022 - «مصر: صندوق النقد الدولي يصل إلى اتفاق على مستوى الموظفين بشأن ترتيب تسهيل الصندوق الممدد»- https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/10/26/pr22363-egypt-imf-reaches-staff-level-agreement-on-an-extended-fund-facility-arrangement

م سعيد، ش زكي (2022) «النمو والتوظيف خلال جائحة كوفيد - 19: حالة مصر»، في «التقرير الثاني عن الوظائف والنمو في شمال إفريقيا والسودان (2021-2022) - تحرير ر أسعد، م المرواني، ومكتب العمل الدولي، ومنتدى البحوث الاقتصادية.

البنك الدولي - (2022) استعراض الإنفاق العام في مصر لقطاعات التنمية البشرية - الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة – واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي – http://documents.worldbank.org/curated/en/099445009262224542/P1759070f-2f3880980a71e0064707c8f421

ه يوسف، ش زكي – 2019 - «من انخفاض قيمة العملة إلى إصلاح التجارة: كيف تأخذ الصادرات المصرية إلى مستويات جديدة؟» - ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات رقم 8809 - البنك الدولي.

ه يوسف، ش زكي - 2022 [يصدر قريبًا] «أ. عقد سياسة المنافسة في البلدان العربية: تقييم قانوني وفعلي» - المجلة الدولية للسياسة الاقتصادية في الاقتصادات الناشئة.

ش زكي – 2017 - «نظرة عامة على الاختلالات الهيكلية في مصر» - مصر والعالم العربي، « L'État égyptien en quête de stabilité » – 16 (3): 99 - 124

ش زكي - 2022 [يصدر قريبًا] «لماذا لا تنمو الشركات؟ دليل من مصر» - المجلة الدولية للسياسة الاقتصادية في الاقتصادات الناشئة.

لمحة عن منتدى البحوث الاقتصادية: منتدى البحوث الاقتصادية هو شبكة إقليمية لتعزيز البحوث الاقتصادية عالية الجودة من أجل التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتأسس منتدى البحوث الاقتصادية عام ١٩٩٣، وتتمثل الأهداف الأساسية لمنتدى البحوث الاقتصادية في بناء قدرات بحثية قوية في المنطقة؛ لتشجيع إنتاج أبحاث مستقلة عالية الجودة؛ ونشر مخرجات البحوث لجمهور واسع ومتنوع. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تشمل مجموعة أنشطة منتدى البحوث الاقتصادية إدارة مبادرات بحثية إقليمية مختارة بعناية؛ وتوفير التدريب والتوجيه للباحثين المبتدئين؛ وبناء قواعد البيانات وتوفيرها للباحثين وصانعي السياسات؛ ونشر نتائج البحث من خلال الندوات والمؤتمرات ومجموعة متنوعة من المنشورات. ويقع المقر الرئيسي للمنتدى في مصر، بينما ينتشر زملاء البحث والسياسات من منسوبي المنتدى في بلدان المنطقة المختلفة وكذلك في أنحاء أخرى من العالم.

معلومات التواصل
مكتب منتدى البحوث الاقتصادية
العنوان: 21 شارع السد العالي، الدقي، الجيزة، مصر
صندوق بريد: 12311
هاتف: 603 – 20233318600+
فاكس: 20233318604+
البريد الإلكتروني: erf@erf.org.eg
الموقع الإلكتروني: http://www.erf.org.eg

تابعونا من خلال

economic-research-forum *ERFlatest*

TheERFLatest *www.erf.org.eg*

لمحة عن مشروع منظمة العمل الدولية - أضواء: بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) ، يعمل مشروع «أضواء» على مستوى السياسات من أجل دعم القرارات القائمة على الأدلة بشأن الأبعاد الرئيسية لبرنامج العمل اللائق. يتدخل المشروع على المستويين الإقليمي (شمال إفريقيا) والوطني ، في مصر، والمغرب، وتونس، وبعض الأنشطة المحددة في الجزائر. ويهدف إلى تعزيز النمو الغني بالوظائف، ومعايير العمل الدولية (ILS) وتطبيقها على مستوى المنشأة. هذه العناصر الثلاثة أساسية للتنمية الاقتصادية في المنطقة وهي ضرورية للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

معلومات التواصل
منظمة العمل الدولية
العنوان: 13 شارع البرازيل - الزمالك - القاهرة
صندوق بريد: 11211

البريد الالكتروني: adwa@ilo.org

ilo.org/Cairo
Twitter | Facebook | YouTube